محليات

موسم جيد للزيوت

مساع لإنشاء معمل لمعالجة البيرين

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

بعد أن طوينا موسم الزيتون صار بإمكاننا إلقاء نظرة تقويمية للمحصول ومخرجاته، فالكل وخاصة على المستوى الرسمي كان يتحدث عن موسم خير ومبشر وثمار نوعية سليمة من إصابات اعتاد أن يبتلي بها المحصول.
التقديرات الأولية أشارت إلى ١٤٥ ألف طن، والتقديرات النهائية تجاوزت هذا الرقم لما يقارب عشرة آلاف طن، كما أشارت التقديرات نفسها إلى إنتاج ما يزيد على ٣٠ ألف طن زيت زيتون.
الكميات المشار إليها جادت بها عشرة ملايين شجرة زيتون توزعت على مساحة ٤٧ ألف هكتار، والمساحة في تزايد مستمر حيث وفرت مديرية زراعة اللاذقية لهذا الموسم ١٤٢ ألف غرسة زيتون منها ٨٤ ألفاً إنتاج هذا الموسم، و٥٨ ألفاً مدورة من الموسم الفائت، وهي من أصناف عصيرية وتخليلية جيدة وسليمة وآمنة.
مدير زراعة اللاذقية المهندس منذر خيربك أبدى رأيه الفني بمحصول الزيتون ودور مديرية الزراعة في إنجاحه بالقول: كان الموسم هذا العام جيداً من حيث الكمية والنوعية، ولم تعترضنا مشكلة في الإنتاج والتصنيع سوى ما نسميه ماء الجفت الناتج عن عمل المعاصر التي بلغ عددها ١٠٣ معاصر، وماء الجفت شكل لدينا هاجساً كبيراً خشيةً من تلوث المياه الجوفية والآبار، لذلك قمنا بالكشف على جميع المعاصر وتأكدنا إن كانت قد أنجزت حوضاً كتيماً لجمع ماء الجفت وتجنب تركه في المسيلات المائية أو مجاري الصرف الصحي، لما لذلك من أثر سيئ على المسطحات المائية والمياه الجوفية، وحالياً ظهرت مشكلة البيرين الذي تقدر كميته ما بين ٦٠ – ٧٠ ألف طن مخزنة في العراء، والبيرين هو نواتج العصر، هذا الموضوع كان سابقاً محلولاً بسبب وجود أكثر من معمل في حلب يتعامل مع المادة لكن بسبب الأزمة لم تعد موجودة، ونحن نسعى لإنشاء معمل لمعالجة البيرين على مستوى المحافظة.
وأضاف م. خيربك أصدرنا تسعيرة لزيت الزيتون بـ٧٦٠ ليرة للكغ الواحد وهذه لم تعجب المنتجين، لذلك نرى اليوم ارتفاعاً ملحوظاً في سعر زيت الزيتون وهذا يعود إلى نوعية الزيت وجودته.
المنتجون بدورهم أبدوا ارتياحاً لمواسمهم من الزيتون حيث –وحسب قولهم– توافقت حسابات الحقول مع حسابات البيادر، أما المشكلة التي تواجههم فهي تصريف المنتج وتلك مشكلة قديمة جديدة لم نحسن معالجتها رغم ما يحكى عن جودة الزيت السوري.

الأسعار الدولارية تسعر الأسواق والمنتجات المحلية تصاب بالعدوى

كساد يلف الحلويات لأسعارها «الحلوة»..!!

| محمود الصالح

يبدو أن تجار الأزمة راهنوا على اعتياد الناس على زيادات الأسعار الجنونية التي تسود الأسواق في المدن وحتى القرى البعيدة، وقد استطاعوا تحقيق ما راهنوا عليه إلى حد ما حيث باتت الأسعار في ارتفاع يومي. ويرى بعض الباعة أنه من الأفضل لهم عدم بيع البضاعة لأنها تربح وهي موجودة في المحال... وشيئاً فشيئاً أخذت تتقلص قائمة مشتريات المواطنين نتيجة محدودية الموارد والارتفاع غير المحدود لأسعار البضائع وخصوصاً الضرورية منها والتي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها مثل الرز والبرغل والزيت والسمنة والبقوليات والسكر والشاي، وليس بعيداً عن هذه المواد الأدوية والخدمات، فسائقو التكسي أصبحوا يرفعون أسعارهم مع ارتفاع الدولار الذي يقال على ذمة من يعرفون بأحواله أنه بدأ يقترب من ٤٠٠ ليرة سورية في السوق السوداء التي تتحكم بحساب أسعار معظم المواد، علماً أن الدولة عندما تضع أسعار البضائع المستوردة تحسب الدولار وفق سعر الصرف المركزي.
«الوطن» شاركت الناس همومهم وتجولت في أسواق دمشق ورصدت حركة الأسعار ومدى التزام التجار بالإعلان عن الأسعار والتعرف إلى مدى قدرة المواطن على توفير احتياجات استمراره في الحياة، ابتداء من مادة السكر التي وصلت إلى ٢٦٥ ليرة سورية والرز إلى ٤٠٠ ليرة سورية والسمنة النباتية إلى ٧٥٠ ل.س وزيت الزيتون إلى ١٥٠٠ ليرة سورية وحفوظات الأطفال من ٤٠٠ ليرة سورية في الشهر الماضي إلى ١٢٠٠ ل.س. أما بالنسبة للحلويات فقد هجر التعامل معها أغلب الناس ويشكو الباعة من كساد مرعب في هذه البضاعة ومع ذلك نجد أسعارها مرتفعة جداً، وكذلك البن ومعظم المواد الأساسية.

الفاصوليا بـ٨٠٠ ل.س حتى الفجل بـ١٥٠ ل.س!

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق عدي الشبلي أكد أن البضائع المستوردة تقوم بتحديدها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أما المواد الأخرى فيتم تسعيرها وفق بيان الكلفة المقدم من المنتج، حيث تقوم الجمعية المختصة بصناعة الحلويات مثلاً بتقديم البيان إلى اللجنة المختصة في مديرية التجارة الداخلية وعندها تتم دراسة الكلفة وتحديد السعر، وكذلك بالنسبة لمادة البن المطحون يتم تسعيره وفق بيان الكلفة ولا توجد تسعيرة محددة لهذه المواد فقد تجد أنواعاً من البن بأسعار منخفضة وأخرى بأسعار مرتفعة، وكذلك الحلويات وغيرها، وأكد الشبلي أن هناك وفرة في جميع المواد الاستهلاكية في الأسواق في مدينة دمشق، ووجه الشبلي دوريات التموين إلى بعض المحال والأسواق التي نقلنا له شكاوى المواطنين عن وجود مخالفات فيها.
مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي محمود أفادنا حول أسعار حليب الأطفال والأدوية المستوردة أن تسعيرها يتم بالنسبة للحليب من وزارة الصحة والأدوية من لجنة مشتركة في وزارة الصحة يشارك فيها عدة جهات عامة.
وخلال جولتنا في الأسواق لاحظنا غياباً في منتجات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية من الأسواق وبشكل خاص المياه المعدنية والمربيات والكونسروة وغيرها، ولم نتمكن من معرفة الأسباب في ذلك بعد أن قمنا بعدة محاولات للقاء المدير العام للمؤسسة لكننا لم نفلح من دون أن نعرف أسباب ذلك، وفيما يتعلق بأسعار المواد المنتجة محلياً فقد تواصل ارتفاعها بالعدوى من المواد الدولارية، حيث بلغ سعر البطاطا ١٩٥ ل.س والبندورة ٣٥٠ ل.س والفاصولياء ٨٠٠ ل.س والسبانخ ٧٠٠ ل.س وحتى الفجل ١٥٠ ل.س وكل هذه الارتفاعات تعلق على شماعة ارتفاع الدولار وأجور النقل، ويبقى المواطن ينتظر إجراء حكومياً حاسماً يعيد الأمور إلى نصابها.

إقالة مدير محروقات.. وإعادة مدير سابق!!

| حماة- محمد أحمد خبازي

أطاحت أزمة المحروقات المستفحلة في حماة، بمدير فرع «محروقات» المهندس معتز خرما، الذي أنهي تكليفه مؤخراً كإجراء أولي بقرار وزاري، وتكليف المهندس عبد الوهاب وهبي مكانه وهو المدير الأسبق لفرع سادكوب حماة!!.
والمعلومات الأولية التي حصلت عليها الوطن تفيد بإنهاء تكليف المهندس خرما بإجراء من لجنة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي قدمت إلى حماة وبحثت في مشكلة توزيع المحروقات، وارتأت إنهاء تكليف مدير فرع «محروقات» ومدير الدائرة التجارية في الفرع المذكور كما يقال، ولكنه لما يزل على رأس عمله.
وباعتقادنا، ومن خلال متابعتنا الدؤوبة والمستمرة، مشكلة توزيع المشتقات النفطية والفوضى العارمة فيها وبخاصة في مناطق المحافظة، لا تحل بإقالة مدير وتكليف آخر، ولا بزيادة مخصصات المحافظة منها، والتي لا يستفيد منها سوى تجار السوق السوداء والمرتبطين معهم بحلقات الفساد الوسيطة الكبيرة والصغيرة!!.
فغير مرة، صرح المسؤولون في المحافظة بما فيهم المدير المقال، بأن مخصصات المحافظة من المشتقات النفطية تكفي وتزيد وخاصة مازوت التدفئة، ولكن تلك المخصصات لم تكن تكفي ولم تكن تزيد!!.
بل كانت الأزمة تستعر – كما هي اليوم – ولا يحصل المواطنون على ٥٠ أو ١٠٠ لتر من المازوت إلا بشق الأنفس، ومنهم لم يحصل عليها حتى تاريخه.
وكذلك الأمر بالنسبة للبنزين، حيث لما نزل نرى أرتال السيارات تصطف أمام محطات الوقود بمدينة حماة وغيرها من مدن المحافظة ومناطقها التي تبلغ الأزمة فيها ذروتها عند توزيع المخصصات على المحطات، بسبب تدخل العديد من الجهات في التوزيع رغم حصرها بجهة معينة، والعديد من المتنفذين والمدعومين والفوضويين، وهو ما يجعل السوق السوداء نشطة جداً، والحصول على لتر من البنزين بسعر ما بين ٢٥٠ – ٤٠٠ ليرة متاحاً ومتوافراً وخاصة في مدينتي محردة وسلمية!!.
وباعتقادنا أزمة المحروقات مستمرة وستظل، ما دامت الآليات المتبعة في توزيعها خاطئة، وما دام هناك من يستفيد من هذا الخطأ.
ولم تستطع «الوطن» التواصل مع مدير محروقات المُقال لمعرفة الأسباب الحقيقية لإقالته، أو الاطلاع على وجهة نظره ورأيه من منطلق المهنية التي تقتضي سماع الرأي الآخر، وذلك لعدم رده على هاتفه الجوال أو على الرسائل التي أرسلناها له ونرجوه فيها الرد علينا لنسمع رأيه بإقالته التي هي مثار لغط كثير في حماة اليوم.

استشارات جامعة دمشق لهيئة الاستثمار العقاري

| رجاء يونس

اتفقت جامعة دمشق والهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري على تطوير مجالات التعاون بينهما بحيث تقدم الجامعة الاستشارات المطلوبة المتعلقة بعمل الهيئة ودعوتها للمشاركة بندوات ومؤتمرات تنظمها كلية الهندسة المدنية في الجامعة بعمل الهيئة.
كما تقدم الهيئة المعلومات والإحصائيات المتوافرة والمعطيات الخاصة واللازمة بكل حالة دراسية بناءً على رغبة الجامعة وبمقتضى القوانين والتشريعات الناظمة لعمل الهيئة وما يستجد منها.
وأكد رئيس جامعة دمشق خلال توقيع مذكرة التفاهم سعي الجامعة لربط أنشطتها البحثية والتعليمية مع متطلبات المجتمع وخاصة الفعاليات التي تدعم جهود إعادة الإعمار في سورية.
بدوره أشار مدير الهيئة المهندس أحمد الحمصي أن توقيع المذكرة يأتي تجسيدا للسياسة التطويرية التي تنتهجها الهيئة استعدادا لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار، مؤكداً أهمية الاستفادة من خبرات كلية الهندسة المدنية في الجامعة في المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

دراسة غير رسمية حول هجرة السوريين

٧,٧ مليارات دولار عملة خرجت من سورية

| الوطن

في البداية لابد لنا من القول إن الأرقام الواردة في هذه الدراسة هي أرقام حقيقية لا تستند لأي إحصائية حكومية أو إحصائية خارجية فهي محايدة ليس لها أي توجه سياسي سواء لاستغلال أزمة المهاجرين مع أو ضد أي جهة كانت.
الدراسة قدمها الباحث الاقتصادي الدكتور عمار يوسف واحتوت على العديد من المؤشرات المهمة حول هذه الظاهرة الخطرة.
وقدم الباحث أولا بالقول: بدء مفهوم الهجرة في سورية قديم وكان حلم الشاب السوري منذ القدم التوجه إلى إحدى الدول الغربية لكسب العيش والحياة هناك لما كان يسمعه ممن هاجر قبله عن الحياة هناك وهي خلاف السفر إلى دول الخليج حيث لم يكن هنالك السفر بقصد العمل فهو في النهاية راغب بالعودة.
ولكن وبفعل الحرب على سورية وما جرى في السنوات الخمس الأخيرة تحولت الهجرة إلى ما يجوز تسميته طريقة حياة فقد بدأت خجولة في بداية الأزمة وكانت الأغلبية على قلتها تسافر عن طريق ليبيا إلى الشواطئ الايطالية لتقوم بطلب اللجوء هناك أما في السنتين الماضيتين فقد تغيرت وجهات الهجرة وتغير طريق الهجرة فتحول أغلبية المهاجرين السوريين إلى السفر عن طريق لبنان إلى تركيا ومنها عن طريق البحر إلى اليونان مستمراً ومخترقاً أوروبا للوصول إلى الدول الأكثر رقياً في أوروبا وهي ألمانيا وهولندا والدول الاسكندينافية والسويد بشكل خاص في السنة قبل الماضية وفي هذه السنة والسنة الماضية فأغلبية المهاجرين السوريين يستقرون في ألمانيا أو النمسا لما وجدوه في هاتين الدولتين من أريحية في الاستقرار وتأمين سبل العيش.
ولنبدأ منذ البداية عندما يفكر المواطن السوري في الهجرة ينقسم المواطنون السوريون الراغبون بالهجرة إلى مجموعتين أغنياء يستطيعون تحمل تكاليف الرحلة الآمنة إلى أوروبا وهؤلاء لا تزيد نسبتهم على ١٠٪ في مجموع المهاجرين وأغلبية من متوسطي الدخل أو الفقراء إن جاز التعبير يسافرون ضمن الظروف الأقسى للرحلة فتبلغ بداية تكلفة الرحلة للأغنياء ما يزيد على ١٢٠٠٠ اثني عشر ألف دولار أميركي تشمل الحصول على الفيزا وأجرة الطائرة والإقامة في الفنادق وهنالك الفقراء حيث تصل تكاليف الرحلة بشكل وسطي إلى ٥٠٠٠ خمسة آلاف دولار للشخص الكبير وأقل من ٢٥٠٠ دولار بالنسبة للطفل الذي يصطحبه والده والطريق الأساسي الحالي هو التوجه إلى لبنان ثم تركيا ومنها إلى أوروبا هذا بالنسبة للخروج النظامي من الحدود السورية أما بالنسبة للمجموعات من المواطنين التي تخرج بشكل غير نظامي وخاصة في الشمال والجنوب السوريين وتنخفض تكاليف الرحلة وخاصة في الشمال حيث الوصول إلى تركيا مباشرة وبتكاليف بسيطة لا تتجاوز الرحلة ٢٥٠٠ ألفين وخمسمئة دولار من الحدود إلى الوصول إلى البحر مع إقامة لعدة أيام وأجار المركب الذي يقطع المهاجر به البحر إلى اليونان وكل ذلك حالياً ونتيجة التسهيلات التي تقدم إلى المهاجرين وخاصة السوريين منهم ضمن أوروبا أما في الماضي أو قبل سنة ونصف كان يكلف الوصول إلى بلد اللجوء ألمانيا على سبيل المثال ما يزيد على ٧٠٠٠ سبعة آلاف يورو.

من يهاجر من سورية؟

في لحظة من اللحظات أصبح حلم الهجرة كوباء يداعب أحلام أغلبية السوريين لأسباب كثيرة
أولها:عدم وجود الأمان خاصة في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون بمختلف أسمائهم وتشكيلاتهم الأمر الذي أدى بالمواطنين إلى النزوح إلى المناطق الآمنة التي تقع تحت سيطرة الدولة.
ثانيهما: بعد النزوح إلى تلك المناطق..... المواطنون وجدوا أنفسهم من دون مأوى أو عمل بعد أن خسروا أغلبية أملاكهم ومدخراتهم فأصبح السفر هاجساً بالنسبة لهم.
ثالثاً: ما يحلم به المواطن السوري في الوصول إلى البلاد الأوروبية مع ما يسوق أنه الاستقبال في تلك الدول للمواطنين السوريين متميز بطريقة تجعله يحقق كل ما يحلم به من الراحة والأمان والدخل الجيد.

أعداد المهاجرين ونوعيتهم ودرجة تعليمهم

تبلغ أعداد المهاجرين المسجلين وهم في تزايد يومي ما يزيد على مليون مهاجر يبلغ نسبة الأطفال فيهم ٢٠٪ ونسبة النساء ٢٠٪ ونسبة الرجال ٦٠٪ أما بالنسبة للدراسة العمرية للمهاجرين فتتراوح أعمار المهاجرين وسطياً بين ١٨ إلى ٤٠ سنة وهم الأغلبية العظمى إن أخرجنا الأطفال من المعادلة وهم بحدود ٢٠٪ أما كبار السن فلا تتجاوز نسبتهم ٣٪ من مجموع المهاجرين وتبلغ الفئة العمرية من ١٨ إلى ٤٠ سنة ٧٧٪ من مجموع المهاجرين.

المستوى العلمي للمهاجرين

يتراوح المستوى العلمي للمهاجرين بين من لا يعرف القراءة والكتابة أي الأمي وبين حملة الإجازات العليا العلمية ومن الملاحظ أن هنالك ما نسبته ٧٪ من المهاجرين هم حاملون إجازات جامعية منهم ما لا يقل عن (٤٠٠٠) أربعة آلاف شخص يحملون الماجستير والدكتوراه في اختصاصات متنوعة. أما الباقون فيصل حملة الشهادة الثانوية إلى ٢٧٪ والإعدادية إلى ٣٣٪ والابتدائية وغير المتعلمين والأطفال ما تبقى.

المستوى الاقتصادي

من الملاحظ لدى المهاجرين أن أعداداً كبيرة منهم هم من الطبقة الغنية في المجتمع حيث تصل نسبتهم إلى ١٠٪ من مجموع المهاجرين ويصل أفراد الطبقة المتوسطة إلى ما نسبته ٦٠٪ من مجموعهم والدليل على ذلك الكلفة العالية للسفر والهجرة حيث تصل المبالغ اللازمة للهجرة إلى ما يزيد على ٩ آلاف يورو للشخص الواحد وخاصة قبل وجود التسهيلات التي تقدمها حالياً الدول الأوروبية الأمر الذي أدى لخفض تلك التكاليف بشكل كبير.
أما الفقراء أو الطبقة الفقيرة فتصل نسبتهم إلى ٣٠٪ وهؤلاء كانوا موجودين في تركيا قاموا بالعمل وادخار ما يقيم أودهم للوصول إلى أوروبا بأقل التكاليف الممكنة وضمن ظروف غاية في الفقر والبؤس.

خسائر سورية نتيجة الهجرة

على المستوى الاقتصادي: لابد لنا بداية من تحديد العدد الحقيقي للمهاجرين السوريين إلى أوروبا وفقاً لإحصائيات ميدانية استقصائية، سيصل عدد المهاجرين السوريين الموجودين في أوروبا بنهاية العام الحالي إلى ما يزيد على مليون ومئة ألف سوري منهم من وصل فعلياً لأوروبا ومنهم من يتجهز للانطلاق من تركيا أو من لبنان فلا بد من اعتماد هذا الرقم بشكل إحصائي وخاصة أن ألمانيا ستكون الوجهة الأكبر لهذا العدد حيث من المتوقع أن يصل عدد اللاجئين السوريين في ألمانيا إلى ما يزيد على ٧٥٠ ألف لاجئ سوري في أغلبيتهم.
تبدأ الخسائر السورية الاقتصادية منذ اللحظة الأولى لتفكير المواطن السوري بالهجرة:
١- خسارة المواطن: يقوم المواطن ببيع ما لديه من أملاك وذلك بشكل سريع وبأسعار رخيصة ليقوم بجمع المال الكافي لرحلة الهجرة فيخسر ما نسبته ٣٠٪ من أملاكه بسبب الاضطرار للبيع.
٢- خسارة الدولة من العملة: يأتي في المرحلة الثانية السعي لشراء العملة الصعبة لدفع تكاليف الرحلة ومن المعلوم أن هذا الأمر يشكل استنزافاً للاحتياطي النقدي السوري من العملات الصعبة ويؤثر سلباً في انخفاض قيمة العملة السورية تجاه العملات الأخرى نتيجة زيادة الطلب على العملات الصعبة وبقدر المبالغ التي خرجت من سورية بالعملة الصعبة بما يقارب سبعة مليارات وسبعمئة مليون دولار خلال السنتين الماضيتين بحساب أن كل مواطن سوري خرج من هذه الفترة حمل معه مالا يقل عن سبعة آلاف دولار أميركي أنفق معظمها في تركيا وجزءاً منها في لبنان كأجور معيشة ومواصلات الأمر الذي جعلها تدخل في حساب تلك الدول.
٣- خسارة الطاقات التعليمية: من المعلوم أن سورية ومنذ أربعة عقود وأكثر وحتى الآن تدعم قطاعات كثيرة في الدولة ولعل أهم تلك القطاعات هو القطاع التعليمي فالطالب السوري ومنذ بداية تعليمه وحتى تخرجه لا يدفع ما يزيد على خمسة دولارات في حين عملياً يكلف الدولة ما يزيد على خمسين ألف دولار لحين تخرجه في المرحلة الجامعية إضافة إلى مجموعة كبيرة من المدارس الصناعية تخرج المهنيين والصناعيين فعند خروج هذه الفئة المتعلمة من البلاد وأغلبهم لا يفكرون بالعودة فهو من أكبر الخسائر على الدخل القومي السوري وتبلغ خسائر الدولة السورية لهذه الناحية ما يزيد على ستة مليارات دولار عبارة عن نزيف طاقات فكرية وعلمية وعملية سورية.
٤- خسارة الصناعيين والمهنيين والتجار: مجموعة رجال الأعمال والصناعيين والمهنيين الذين هاجروا كان لهم منعكس اقتصادي لا يقل أهمية عن الخسائر في الاتجاهات السابقة منهم الطبقة المعول عليها في إعادة الإعمار في الأزمة حيث تم إفراغ سورية من أغلبية طاقاتها وخاصة الشباب منهم والمتعلمين والمهنيين ورجال الأعمال والصناعيين. ما حول سورية إلى بلد من الصعوبة فيه بمكان إعادة الإعمار دون الاعتماد على الطاقات الخارجية لعدم وجود فئة الشباب ويقدر المنعكس الاقتصادي لهذه الناحية بالذات إلى ما يزيد على عشرين مليار دولار لإيجاد وتأهيل مثل هؤلاء الأشخاص ويقدر مجموع ما قام به التجار والصناعيون بإخراجه من البلاد من العملات الصعبة للبدء بالمشاريع في أوروبا ودول أخرى وخاصة تركيا إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار منذ بداية الأزمة وحتى هذا التاريخ وهو منعكس اقتصادي متواز مع الخسائر الاقتصادية للهجرة ولكن لا يدخل ضمن حسابات خسائر الهجرة.
٥-المنعكس الاقتصادي على أسعار جميع المواد: حيث حدث ارتفاع غير مسبوق في الأسعار أحد أسبابه الرئيسية هجرة أغلبية الصناعيين والمهنيين والكفاءات الاقتصادية القادرة على الإنتاج ما خلق هوة كبيرة بين المطلوب والكمية الفعلية في الإنتاج والتي انخفضت نتيجة الهجرة إلى حد غير مسبوق لقلة الكوادر في أحيان كثيرة والقائمة تطول.
٦- كسر دورة الاكتفاء الذاتي التي تنتج عن الأزمة الاقتصادية في مثل هذه الظروف من خلال تدمير الحلقة الأهم فيها وهي الموارد البشرية (المهاجرون الشباب).

> ٤ آلاف شخص يحملون الماجستير والدكتوراه.. و٢٧٪ حملة ثانوية
>
> ٢٠ مليار دولار تكاليف إعادة تأمين كوادر علمية وفكرية
>
> ٢٠ ألف حالة طلاق
>
> ٦٠٪ من الوسطى و٣٠٪ فقراء و١٠٪ من طبقة الأغنياء

المنعكس الاجتماعي للهجرة

لا يقل المنعكس الاجتماعي للهجرة في سورية تأثيراً عن المنعكس الاقتصادي، وخاصة أن سورية بلد يمتاز بالحالة الاجتماعية المترابطة بين أفراد المجتمع سواء العائلة أو القرية أو المدينة وبشكل عام أي تجمع بشري.
بداية: كان هنالك تدمير للروابط الأسرية نتيجة الهجرة وكان هنالك الكثير من المشاكل الاجتماعية أولها ضغط الشباب الراغب بالهجرة على الأهل بطريقة قد تجعلهم يخسرون مدخرات حياتهم لتأمين المبلغ اللازم لسفر الشباب وهجرته ما قد يجعلهم يدخلون في مرحلة الفاقة والفقر إضافة إلى فقدان الوالدين للمعيل المستقبلي للأسرة من خلال سفره وقد وصلت الحالات المشابهة والقريبة من هذه الحالة إلى ما يزيد على أربعين ألف حالة ترك فيها الشاب منزله بعد أن استولى على المدخرات طوعاً أو غصباً.

الحالة الثانية الملاحظة ضمن المجتمع السوري

حالات الطلاق التي وصلت إلى حد غير مسبوق فبلغت ما يقارب ٢٠٠٠٠ عشرين ألف حالة كان أغلبها بسبب سفر الزوج أو الزوجة وهنا لابد من الإشارة إلى حالة خطرة جداً قدمت الأسرة السورية فعندما تصل الزوجة إلى الدول الأوروبية يكون أمامها الخيار بترك الزوج والاحتفاظ بالأولاد فالكثيرات ممن كن مضطهدات من الزوج في سورية وتمنحهن العادات الاجتماعية الطلاق وترك الزوج يقمن بهذا الأمر فور وصولهن إلى بلد اللجوء حيث وصلت مثل هذه الحالات إلى ما يقارب ٦٠٠٠ حالة سواء في سورية أو في بلد اللجوء.

المنعكس القانوني

لا بد أن عملية الهجرة تركت الكثير من الآثار القانونية أول تلك الآثار كانت:
١- ظهر الكثير من عمليات الاحتيال وخاصة ما يتعلق ببيع العقارات العائدة للأشخاص الذين هاجروا من سورية وخاصة إذا كانت العائلة بكامل أفرادها حيث تبقى أملاكها في سورية من دون أي رقابة أو متابعة ما يجعل بعض المحتالين يستغلون هذه الفرصة من خلال اقتحام بعض البيوت وادعاء ملكيتها وبيعها لأشخاص حسني النية ما يؤدي إلى ضياع الحقوق حيث وصل عدد هذه الحالات إلى ما يقارب ٤٠٠٠ حالة منها ما تم اكتشافه ومنها ما لم يتم اكتشافه بعد.
٢- حالات الوكالات العامة التي يجربها الشخص المهاجر في الأغلب لزوجته أو أحد أقربائه حيث يقوم هذا الشخص ببيع كل أملاك المهاجر ويستولي عليها دون أي قدرة من المهاجر على استيفاء حقه نتيجة وجوده خارج سورية إضافة لأن التصرف الذي قام به الوكيل يعتبر ساري المفعول تجاه المهاجر.
٣- زيادة غير مسبوقة في حالات الدعارة والدعاوى المتعلقة بها نتيجة حتمية للوضع الاجتماعي والاقتصادي في ظل غياب رب الأسرة.